مفاجأة وجبات جيش الانقلاب وراء تسمم 2243 تلميذا بسوهاج

الثلاثاء 14 مارس 2017 11:03 م

كشفت مصادر في وزارة «التعليم» بحكومة الانقلاب، عن تورط جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة المصرية، في واقعة تسمم تلاميذ مدارس محافظة «سوهاج»، جنوب البلاد.

وأكدت المصادر، أن وزارة تعليم الانقلاب، تعاقدت منذ العام الماضي، مع جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة؛ لتوريد التغذية المدرسية للطلاب.

وتحمل أغلفة وجبات التغذية المدرسية، شعار «تحيا مصر»، وتنويها يقول «معبأ خصيصا لصالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ق.م».

وشركة النصر للخدمات والصيانة «كوين سرفيس»، هي إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابعة لوزارة الدفاع في مصر، وهي المعنية بالإشراف على مشروع التغذية المدرسية، وتحمل أغلفة الوجبات المقدمة للتلاميذ اسم الشركة.

وكانت «راندا حلاوة» رئيس الإدارة المركزية لمعالجة التسرب من التعليم، صرحت في وقت سابق، بأن «اختيار جهاز الخدمة الوطنية فى توريد الوجبة المدرسية للطلاب لأول مرة جاء بهدف توريد وجبة كاملة العناصر الغذائية للطالب، سواء ما يتعلق بالبسكويت أو الوجبة الجافة والتى تشمل جبنة وعيش».

وأضافت «حلاوة»، أن «نسبة 90% من التغذية يتم إنتاجها وتصنيعها من قبل جهاز الخدمة الوطنية ووزارة الزراعة».

ويتولى جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة المصرية، منذ أكتوبر/تشرين أول الماضي، توفير البسكويت والوجبة الجافة، أما «الفطيرة» فينتجها المشروع الخدمى بوزارة الزراعة.

وسبق أن شارك «جهاز الخدمة الوطنية»، في تصنيع الوجبة المدرسية خلال العام الماضي على نطاق ضيق في 6 محافظات فقط، بينما هذا العام تم إدخال وجبته لـ95% من مدارس محافظات مصر.

ويصعب حصر إمتدادات الإمبراطورية الاقتصادية المملوكة للجيش، وسط تقديرات تقول إن «الجيش يسيطر على ما يتراوح بين 50 و60% من الاقتصاد».

ومنذ الانقلاب العسكري، في 3 يوليو 2013، على «محمد مرسي»، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر، يتوسع الجيش المصري في مشروعات تشمل مواد الغذاء، وتربية العجول والأبقار، وصناعة السكر والدواء والألبان والحديد والأثاث، وتأجير قاعات الأفراح، وبيع الحلويات، وإقامة المزارع السمكية.

وخلال أكثر من عامين من حكم رئيس الانقلاب «عبد الفتاح السيسي»، حصل الجيش رسميا على حق استغلال الطرق في عموم البلاد مدة 99 عاما، كما بدأت سياراته تنتشر في الشوارع لبيع المواد الغذائية، ومؤخرا دخل الجيش على خط المنافسة في بيع مكيفات الهواء وتوريد الدواء للمستشفيات، وتولي مشاريع حراسة المؤسسات المدنية، عبر شركة «كير سيرفس».

وتحصل كل مصانع الجيش وشركاته على إعفاء كامل من الضرائب والجمارك، بما يتضمن إعفاء منشآت الجيش الاقتصادية من الضرائب العقارية المفروضة على سائر المنشآت؛ الأمر الذي يسمح لها بتقديم المنتجات والخدمات بأسعار أقل من نظيرتها.